الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر بديل اقتصادي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك (1991-2021)

Trade openness and international foreign investment as an economic alternative to support economic growth in Algeria: an econometric study of cointegration test (1991-2021)

د.بن سكران البودالي[1]،د.بومدين محمد ءامين[2]

[1] مخبر اتمام،جامعة د.مولاي الطاهر. سعيدة، الجزائر، budali.bensekrane@univ-saida.dz

[2] مخبر اتمام،جامعة د.مولاي الطاهر. سعيدة، الجزائر،mohamedamine.boumediene@univ-saida.dz

تاريخ الاستلام: 2022.12.25 تاريخ القبول: 2023.03.03 تاريخ النشر: 2023.07.05

ملخص : هذه الدراسة تهدف إلى تحديد أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي الدولي على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1991و2021 باستخدام إختبار التكامل المشترك واختبار السببية، نتائج الدراسة القياسية أثبتت أن الاستثمار الأجنبي المباشر له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي، الى جانب الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي (الريعي) واليد العاملة مجتمعة مفسرة بمعدل 95% وهو ما يعكسه الواقع الاقتصادي والمالي وضعف الاستثمار الخاص. حيث أن الزيادة حجم الاستثمار الاجنبي بـ 1% تؤدي لزيادة بـ 11.94%للنموالاقتصادي، مقابل اثر سلبي عليه بـ 1.99% للانفتاح التجاري، مع اثبات العلاقة التوازنية طويلة الأجل وسرعة التوازن 81.8%.

كلمات مفتاحية : النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، الاستثمار الاجنبي المباشر، اختبار التكامل المشترك

تصنيف JEL: C20،F23،F10،O10

Abstract : This study aims to determine the impact of trade liberalization and Foreign direct investment on economic growth in Algeria during the period 1990-2018 using test of cointegration and Granger- Causality test. The results proved that foreign direct investment has a positive impact on economic growth, Also, trade openness, government spending (rentier) and labor, all together explained at a rate of 95%, which is reflected the economic and financial reality and the weakness of private investment. As 1% increase of the investment leads to increase an 11.94% in economic growth. and a negative impact on it of 1.99% for trade openness, while proving the existence of a long-term equilibrium relationship at a rate of 81.8%.

Keywords: Economic growth, Trade liberalization, foreign direct investment, cointegration test

Jel Classification Codes : O10, F10,F23, C20

[1] **المؤلف المرسل:** بن سكران البودالي،budali.bensekrane@univ-saida.dz

1. مقدمة

يعتبر الانفتاح الاقتصادي من خلال تحرير التجارة الخارجية وتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام عاملا هاما لدعم النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول المتطورة والنامية على حد سواء. وانطلاقا من أهمية الانفتاح الاقتصادي على اقتصاديات الدول النامية في ظل المكاسب التي حققتها البعض منها، وفي ظل السياق الحالي للعولمة و نجاح العديد من اقتصاديات الدول النامية التي تبنت سياسات الانفتاح خصوصا دول شرق أسيا، بدأت العديد من هذه الدول بصياغة استراتيجياتتنميتها اعتمادا على قدرتها في خلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الأجنبية بكافة أنواعها وغيرها من حركات رؤوس الأموال مع تعميق عولمة الاقتصاد الدولي وزيادة عمليات الخصخصة والانفتاح التجاري والاندماج في الأسواق المالية والتكتلات الاقتصادية خصوصا الإقليمية منها. نهدف من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الآتية.

1.1. طرح الإشكالية: ما هو أثر اعتماد الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر كبديل اقتصادي على دعم النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول؟

2.1. التساؤلات الفرعية: تتعلق بماهية مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر سواء التدريجي او الاجباري او التحرير التام؟، وما هي ابعاد تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2002-2017 في الجزائر وتوزيعها وحجمها حسب القطاعات؟ وكيف تقدير نموذج قياسي للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) بناءا على متغيرات الانفتاح والاستثمار الاجنبي المباشر؟

3.1. الفرضيات: اولاها فرضية الانفتاح الاقتصادي سوف يساهم في دعم النمو الاقتصادي؛ وذلك لأن توسيع السوق من خلال التجارة لابد أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف الحقيقيةللإنتاج، وثانيها فرضية الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه تحسين توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة تستهدف احداث تنمية اقتصادية، لانه سيزيد في كمية وكفاءة الإنتاج وحث الشركات المحليةعلى الابتكار لتظل قادرة على المنافسة في السوق المحلي والدولي. وثالثا توجد عوامل اخرى الى جانب الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر، تتحكم في التنمية مثل الانفاق الحكومي بمصدره الريع النفطي والغاز واليد العاملة وغيرها كحالة الجزائر وواقعها الاقتصادي والمالي.

4.1. أهمية الدراسة: الأهمية العلمية المرتبطة بالبحث العلمي والبعد الاقتصادي لمتغيرات الدراسة وبيان العلاقة بينها وهي الاستثمار الاجنبي والانفتاح التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية، ثم الاهمية العملية وهي دراسة واقعها عمليا في الجزائر.

5.1. أهداف الدراسة: استهداف دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية من جهة وبين استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية من جهة اخرى، وبيان معدل الارتباط والاستقرارية والتكامل واختبار العلاقة على المدى الطويل.

6.1. منهجية الدراسة: اعتماد المنهج الوصفي التجريبي، من خلال استعراض العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل وصفي، ومرحلة الاختبارات القياسية، وفق منهجية لدراسة الحالة في الجزائر خلال الفترة 1991و2021 تتعلق بدراسة متغيرات معدل الناتج الداخلي الخام GDP ومتغير الانفتاح التجاري وهو معدل الواردات من السلع الصناعية، وحجم الانفاق الحكومي، واليد العاملة والاستثمار الاجنبي المباشر باستخدام إختبار التكامل المشترك واختبار السببية والعلاقة على المدى الطويل، واستخلاص النتائج المحققة والمحصل عليها تجريبيا.

2. المقاربات النظرية و القياسية للدراسات حول العلاقة بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي

دراسة قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة 1980-2014 وذلك باستخدام بيانات البانل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا ايجابيا ضعيفا على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية المنتجة للنفط هو أثر ايجابي ضعيف لكنه أكبر من أثر الاستثمارات الأجنبية على البلدان العربية الغير منتجة للنفط، مما يدل على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو الاقتصاديات العربية النفطية.(سعدي، 2017)

دراسة إلى تقصي اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي لعينة من 19 دولة صاعدة للفترة 1980-2014 باستخدام نماذج البانل الديناميكية ومتوسطات 5 سنوات والاعتماد على طريقة Blundel و Bond (1980) للتقدير أي GMM System. حيث أكدت نتائج الدراسة القياسية عن وجود اثر ايجابي ومعنوي في المتوسط للتحرير التجاري على النمو الاقتصادي ، كما تؤكد النتائج أيضا وجود اثر ايجابي و معنوي لكل من الصادرات والواردات على النموالاقتصادي، ولكن اثر الصادرات اكبر من اثر الواردات.(بلوكاريف و العقريب، 2018):

دراسة إلى تحديد اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي لعينة من بلدان نامية خلال الفترة 1996-2010 باستخدام طريقة المربعات الصغرى، نتائج الدراسة أظهرت أن سلوك متغير الاستثمار الأجنبي المباشر كان متوافقا مع المنطق الاقتصادي و الفروض النظرية من خلال أثره الايجابي على النمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في هذا المتغير بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى تغير في أوجه النشاط الاقتصادي بنسب متفاوتة حسب أهمية و حجم الاستثمار فيه. كما أظهرت الدراسة القياسية أن النمو الاقتصادي في البلدين المختارين من أسيا (ماليزيا و كوريا الجنوبية) كان أكثر تأثرا بالاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بدول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين و تشيلي)(جاسم و سلوا، 2014)

دراسة العلاقة بين تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول الصاعدة باستخدام معطيات البانل الديناميكية ومتوسطات 5 سنوات للفترة(1980-2014). أسفرت نتائج الدراسة القياسية في مرحلة أولى عن وجود أثر سالب وغير معنوي لتحرير حركة رؤوس

الأموال على النمو الاقتصادي في هذه المجموعة. لذا أجرينا في مرحلة ثانية انحدارات جديدة في ظل مجموعة من الشروط المسبقة، وتوصلنا إلى أن أثر هذا التحرير يكون موجب عند توفر مجموعة من الشروط المسبقة ممثلة في التطور المالي، الانفتاح التجاري، ونوعية المؤسسات.(كمال و نادية، 2019)

تحليل تطور سياسات ومؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وقياس مدى تأثير الانفتاح التجاري والمالي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL من خلال دراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك، تقدير معادلته في الأجل الطويل و القصير و اختبار مدى صلاحية النموذج المقدر، واستخدمنا بيانات سنوية لكل متغيرات الدراسة ابتداء من سنة 1990 إلى غاية سنة 2017 . وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على نموذج للنمو الاقتصادي يضم بالإضافة إلى المحددات التقليدية للنمو مؤشرات لقياس كل من الانفتاح التجاري والمالي على حدا، وتوصلنا إلى وجود تأثير إيجابي لمؤشرات الانفتاح المالي خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر- الذي كان له تأثير معتبر نسبيا في النمو الاقتصادي بالإضافة إلى سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية التي حفزت النمو من خلال برامج دعم النمو، بينما أثر كل من الاستثمار الخاص والانفتاح التجاري سالبا في النمو بسبب الانفتاح التجاري غير المتوازن والمركز على صادرات المحروقات.(طيبة و رملاوي، 2019)

دراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، حيث اعتمدت الدراسة على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (Eviews.10) لتطبيق الأساليب الإحصائية والقياسية لبناء النموذج. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي أن هناك اثر ايجابي لسياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك تأثيرات سلبية على الاقتصاد الجزائري أهمها ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، وخصوصا بعد الصدمات البترولية التي شهدت انخفاضا كبيرا سنتي 2009 وصيف 2014 .(بسطالي و نويبات، 2020)

دراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1980-2017، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المبطئة ARDL و ذلك لاختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن للانفتاح التجاري أثر إيجابي ومعنوي للنمو الاقتصادي في الجزائر. (زعيتري و شويكات، 2019) ودراسة التأثير الإقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التصنيع والتعدين والنفط والاتصالات السلكية واللاسلكية على النمو الاقتصادي في نيجيريا (للفترة 1986-2009) باستخدام اختبار التكامل المشترك (Johansen)و نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) وطريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل. حيث يشير نتائج الدراسة الوصفية من خلال دراسة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو الناتج المحلي

الإجمالي القطاعي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط هو الوحيد الذي له علاقة إيجابية مهمة مع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1981 و 2017 ، أما الدراسة القياسية للفترة 1986-2009 فقد كشفت أن تأثير الاستثمار الأجنبي كان ايجابي على النمو الاقتصادي في قطاع الاتصالات، فيما كان أثره سلبي على النمو في قطاع التصنيع. (Akinyemi & Ajibola, 2018)

دراسة وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين العوامل الدولية المتمثلة في التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، إضافة إلى تقييم الأثر القصير الأجل لهذه المتغيرات الدولية و النمو الاقتصادي في نقل التكنولوجيا الدولية إلى الاقتصاد النيجيري للفترة (1970 إلى 2010) باستخدام اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات (co-intégrationmultivariée). أكدت نتائج التحليل إلى وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات الدولية و النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، كما تم دراسة الأثر القصير الأجل لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الدولية و النمو الاقتصادي على الانتقال الدولي للتكنولوجيا إلى الداخل من خلال اختبار السببية Granger بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ (ECM) و الذي كشفت نتائجه إلى وجود تأثير سببي قصير المدى إما في اتجاه واحد أو في اتجاهين بين متغيرات الدراسة في هذا البلد. (Omojola & Olawumi, 2014) وتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصومال باستخدام البيانات القطاعية المفصلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصومال خلال الفترة 1980-2015، باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. حيث تشير النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث إلى وجود علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي. حيث أوصت هذه الدراسة إلى ضرورة تبني الحكومة الصومالية إصلاحات للاستفادة أكثر من ايجابيات الاستثمار الأجنبي. (Mohamed & Najibullah, 2017)، وكذا **دراسة** تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وتأثيرها على النمو الاقتصادي في أستراليا. حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد للفترة (2001-2015) لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و مؤشرات الاقتصاد الكلي لاستراليا المتمثلة في النمو الاقتصادي، كفاءة التصدير و نسب التشغيل. نتائج الدراسة المستخلصة تؤكد أن تدفقات الاستثمارات الداخلة قد ساهمت في الاقتصاد الاسترالي حيث يعتبر قطاع التعدين و المناجم من أهم القطاعات الجاذبة لهذه الاستثمارات لاستخدامه الكثيف لرأس المال و اليد العاملة، حيث يساهم بنسبة 7 % في الناتج المحلي الإجمالي.إلا أن نتائج الانحدار أثبتت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي باعتبار أن متغيرين من المتغيرات الثلاثة المستخدمة في الدراسة كانت غير معنوية. (Viral & Sommala, 2017)

دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي في كينيا ، مع التركيز على قطاع الطاقة في الفترة بين 2001 و 2014. حيث اعتمدت هذه الدراسة على تحليل البيانات

المستمدة من الاستبيانات و مسح لعينة مكونة من 60 فرد من مديرين و إطارات سامية في هذا القطاع . أثبتت الدراسة على وجود علاقة بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثلة في البنية التحتية، نشر التكنولوجيا، تسهيل التجارة، إدارة المعرفة ونقل التكنولوجيا مع النمو الاقتصادي. حيث أكدت النتائج أن الاستثمار في قطاع الطاقة قد أدى إلى اكتساب تقنيات جديدة في الإنتاج من خلال نقل التكنولوجيا للمستثمرين المحليين و تبادل المعرفة في الابتكارات الجديدة والبحث والتطوير ،وكفاءة وفعالية قطاع الطاقة من خلال زيادة المنافسة في السوق الدولية. (Hezron M & Pauline W, 2016)

2. مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر

1.2. مؤشرات الانفتاح التجاري لفترة التحرير التدريجي (1990-1993)

الشكل1: مؤشرات الانفتاح التجاري لفترة التحرير التدريجي (1990-1993)

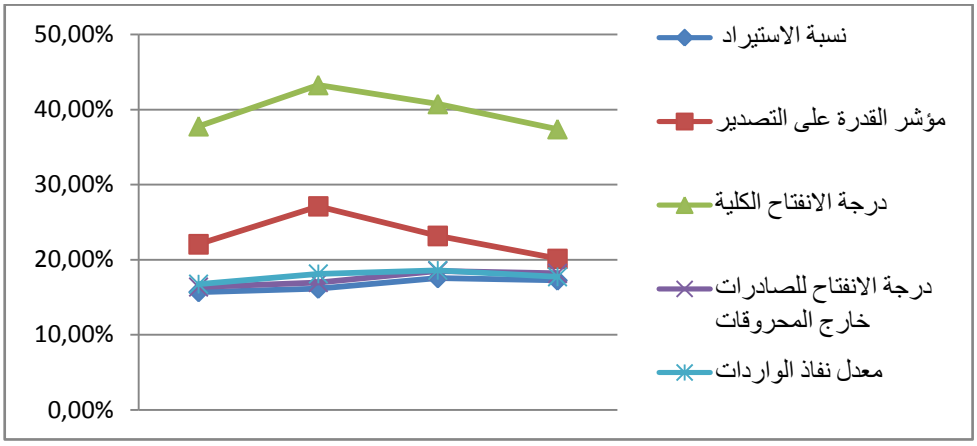

المصدر: (ons, 2015)

تشير النتائج الموضحة في الشكل البياني أن مؤشرات الانفتاح في السنوات الأولى كانت متقاربة إذ ارتفع معدل درجة الانفتاح الكلية منذ بداية التحرير إلى مستوى 43.25 %مدعوما بالارتفاع القياسي للصادرات البترولية سنة 1991. كما أن مؤشر القدرة على التصدير قد عرف أيضا ارتفاع ملحوظ سنة 1991 ليصل إلى نسبة 27 % و ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى أنه سرعان ما رجع إلى مستواه الطبيعي في حدود 20 %. أما بالنسبة لباقي المؤشرات فقد بقيت شبه ثابتة على طول هذه المرحلة مما يؤكد ضعف مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

2.2. مؤشرات الانفتاح التجاري لفترة التحرير الإجباري (1994-1998)

الشكل 2:مؤشرات الانفتاح التجاري لفترة التحرير الإجباري (1994-1998)

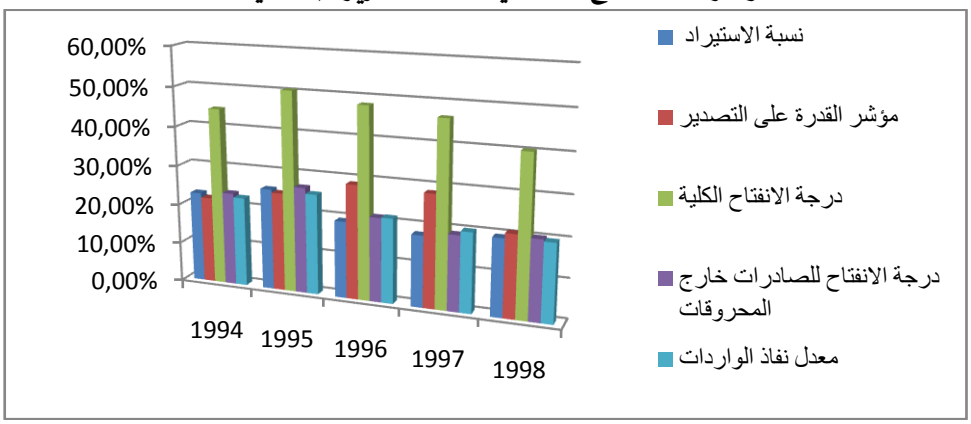

المصدر:(ons, 2015)

ما يميز هذه المرحلة من التحرير الإجباري هو الارتفاع التدريجي الملحوظ لمؤشر الانفتاح الكلي و مؤشر القدرة على التصدير خلال السنوات الأربع من هذه المرحلة مقارنة بالفترة السابقة، في حين عرفت المؤشرات التي تقيس حجم مساهمة الواردات في الناتج المحلي الخام انخفاض محسوس في سنوات 1996 و 1997. أما في نهاية هذه المرحلة فقد شهدت تدهور جميع هذه المؤشرات و عودتها إلى مستوياتها المسجلة خلال المرحلة السابقة من التحرير و ذلك في حدود 40 % بالنسبة لدرجة الانفتاح الكلية و 20 % بالنسبة لباقي المؤشرات الأخرى.

3.2. مؤشرات الانفتاح التجاري لفترة التحرير التام و البحث عن التحكم في مسار التحرير1999

الشكل 3:مؤشرات الانفتاح التجاري لفترة التحرير التام و البحث عن التحكم في مسار التحرير

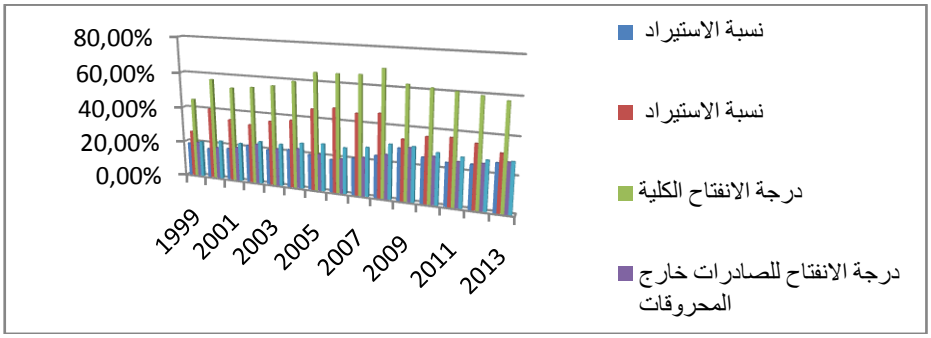

المصدر: (ons, 2015)

الملاحظ من خلال الشكل رقم (3) هو الارتفاع القياسي الذي ميز جميع مؤشرات التحرير التجاري خلال هذه الفترة التي شهدت أيضا أداء تجاري قوي ميزه الزيادة الكبيرة التي عرفتها الجزائر في حجم الصادرات و الواردات على حد سواء و هذا ما يبرز أهمية و حجم مساهمة التجارة الدولية في تكوين الناتج المحلي الخام خلال هذه المرحلة. حيث ارتفعت درجة الانفتاح الكلية من 40.32 % في نهاية 1998 لتتجاوز 69 % في نهاية 2008. أما نهاية هذه المرحلة فقد عرفت كل المؤشرات استقرار عند حدود 60 % بالنسبة لدرجة الانفتاح و 30 % لباقي المؤشرات.

3. تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2002-2020 في الجزائر

1.3. حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط خلال المدة 2002-2020

الجدول1: المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط 2002-2020

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.08	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.13
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: (andi, 2020)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القطاع الصناعي هو الذي ينال حصة الأسد من الاستثمارات بنسبة 61.93 % بواقع 558 مشروع. ثم يليه كل من قطاع البناء و قطاع الخدمات بنسبة تقدر بجوالي 15 % لكل منهما. كما حضي قطاع السياحة بنص يب معتبر من هذه الاستثمارات بالرغم من قلة المشاريع المنجزة فيه و التي لم تتعدى 19 مشروع. أما باقي القطاعات فلم تتعدى المشاريع المستثمرة فيها 7.22 % مجتمعة.

2.3. حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الدول خلال المدة 2002-2020

الجدول2: الدول الأجنبية التي استثمرت في الجزائر للفترة 2002-2020

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون د ج	مناصب الشغل
أوروبا	472	1148208	78415
أوروبا منها الإتحاد الأوروبي	332	666499	44646
آسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
إفريقيا	6	39686	609
أستراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	**901**	**2519831**	**133583**

المصدر: (andi, 2020)

نلاحظ أن أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية كان من قبل الدول الأوروبية بـ 472 مشروع منها 332 مشروع للاتحاد الأوروبي ثم تأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بـ 262 مشروع ، تليها دول أسيا بـ 114 مشروع.

4. قياس أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الدولي على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 1990-2018

سنعتمد في هذه الدراسة على استخدام طريقة التكامل المشترك لكل من **Engle- Granger** و**Johansen** لتحديد اثر المتغيرات الدولية المؤثرة في النمو الاقتصادي في الجزائر المتمثلة في كل من متغير التحرير التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى كل من المتغيرات التفسيرية المؤثرة في النمو الاقتصادي كحجم اليد العاملة، و الانفاق الحكومي. حيث يمكن صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$GDP = f(FDI, MI, L, GD)$$

حيث أن: GDP: معدل النمو الاقتصادي السنوي

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر، معبر عنه بصافي التدفقات الداخلة (الدولار الأمريكي)

***MI*:** الواردات من السلع الصناعية (نسبة من إجمالي الواردات)، **L:** إجماليحجم اليد العاملة.

GD: حجم الإنفاق الحكومي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة الأساس 2010)..

1.4. تقدير معادلة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2021) :

الجدول 3: نتائج تقدير معادلة النمو الاقتصادي

المتغيرات	المتغير التابع : معدل النمو الاقتصادي (GDP)			
المتغيراتالمستقلة	الهاملات	معنوية المعاملات		القرار
		قيمةt	Sig	
Ln FDI	11.9481	2.363200	0.0289	معنوي
Ln MI	-1.99E+09	-2.192694	0.0410	معنوي
Ln L	9.23E+09	4.462948	0.0003	معنوي
Ln GD	5.682574	8.088995	0.0000	معنوي
C	-2.15E+11	-2.796190	0.0115	معنوي
	0.953027			نموذج
قيمةF	96.37259(القيمة المعنوية:0.000000)			معنوي

المصدر :Eviews v.8

بالنسبة لمعامل الانحدار R : لقد بلغ معامل الانحدار R^2(0.9530)،ما يعني أن نسبة 95.30% من التغير في معدل النمو الاقتصادي يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في المتغيرات التفسيرية : الاستثمار الأجنبي المباشر، نسبة الواردات من السلع الصناعية، حجم اليد العاملة، حجم الإنفاق الحكومي.

بالنسبة لمعنوية معاملات النموذج :

*** متغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI**: لقد بلغت قيمة معامله (11.94) و هو معنوي لان احتماله (0.0289) و هو اصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني انه كلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة في *النمو الاقتصادي* بنسبة قدرها 11.94 % .

***الواردات من السلع الصناعية MI**: و الذي بلغت قيمته (1.99-) كما انه معنوي باحتمال قدره (0.0410)، أي انه كلما زاد ت الواردات من السلع الصناعية بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض قدره 1.99 % في معدل النمو.

***حجم اليد العاملةL :** قيمة المعامل (9.23) باحتمال (0.0003) و هو اقل من مستوى المعنوية (0.05)، ما يدل أن زيادة حجم اليد العاملة بنسبة 1 % تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي بـ9.23 %

***الإنفاق الحكومي GP**: بلغت قيمته (5.68) كما انه معنوي باحتمال قدره (0.0000) و هو اقل من مستوى المعنوية (0.05)، أي انه كلما زاد الإنفاق بـ 1% زاد النمو الاقتصادي بـ 5.68 % .

-بالنسبة لمعنوية النموذج ككل:لقد بلغت قيمة F-statistic(96.37259) باحتمال (0.00) و هي اقل من مستوى المعنوية (0.05) ما يعني أن النموذج هو معنوي و بالتالي فهو مقبول للدراسة.

2.4. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة

إن الشرط المبدئي الضروري لوجود علاقات تكامل بين المتغيرات هو أن تكون مستقرة من نفس الدرجة ، حيث تم الاستعانة باختبار ديكي-فولر المطور ADF لقياس مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الجدول 4: نتائج اختبار جذر الوحدة ADF

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبارADF		none	C	C و trend	none	C	C و trend
C	T	0.86	-0.43	-2.14	-4.54	-4.80	-4.70
	Sig	0.891	0.889	0.502	0.000	0.000	0.0043
I	T	-0.46	-2.32	-3.81	-7.42	-7.30	-7.20
	Sig	0.504	0.173	0.041	0.000	0.000	0.0000
	T	0.23	-1.33	-2.10	-4.22	-4.21	-4.11
	Sig	0.746	0.600	0.519	0.000	0.003	0.0175
	T	0.10	-0.96	-2.23	-4.72	-4.66	-4.52
	Sig	0.707	0.751	0.451	0.000	0.001	0.0068
GP		5.31	0.56	-1.84	-2.31	-3.53	-3.58
		1.000	0.985	0.653	0.022	0.015	0.0505
القرار		سلاسل غير مستقرة			سلاسل مستقرة		

المصدر :Eviews v.8

من خلال نتائج إختبارات جذر الوحدة يتضح أن جميع المتغيرات محل الدراسة هي غير مستقرة عند المستوى في أغلبية النماذج الثلاثة، لان القيمة المعنوية (*sig*) هي أكبر من 0.05. و لكن عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى كانت القيم المعنوية (*sig*) أقل من 0.05 و بالتالي أصبحت هذه المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى.

3.4. اختبار وجود علاقات تكامل مشترك (Cointegration)

بما أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الدرجة ($I(1)$)، هذا ما يسمح لنا بالبحث عن إمكانية وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات من خلال استخدام طريقة *جوهانسون*Johansen

- **طريقةTrace:**

الجدول 5: نتائج إختبار للتكامل المشترك بطريقة Trace

العلاقات التوازنية	Eigenvalue	TraceStat	Critical.V 0.05	Sig
لا يوجد	0.936759	103.3816	69.81889	0.0000
متجه واحد على الأكثر	0.674995	48.16546	47.85613	0.0467
متجهين على الأكثر	0.443146	25.68716	29.79707	0.1383
ثلاثة متجهات على الأكثر	0.336904	13.97813	15.49471	0.0835
اربع متجهات على الأكثر	0.250292	5.761424	3.841466	0.0164

المصدر :Eviews v.8

- **طريقة Test Maximum Eigenvalue :**

الجدول 6: نتائج إختبار للتكامل المشترك بطريقة Test Maximum Eigenvalue

العلاقات التوازنية	Eigenvalue	TraceStat	Critical.V 0.05	Sig
لا يوجد	0.936759	55.21611	33.87687	0.0000
متجه واحد على الأكثر	0.674995	22.47830	27.58434	0.1969
متجهين على الأكثر	0.443146	11.70903	21.13162	0.5766
ثلاثة متجهات على الأكثر	0.336904	8.216703	14.26460	0.3571
اربع متجهات على الأكثر	0.250292	5.761424	3.841466	0.0164

المصدر :Eviews v.8

نلاحظ من خلال الجدول وبناءا على طريقة (***Trace***) و (***Maximum Eigenvalue***)، أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. و ذلك لان قيمة الاحتمال (*sig*) هي أكبر من 0.05 عند فرضية وجود متجه، متجهين و ثلاث متجهات على الأكثر. مما يعني وجود على الأقل ثلاث علاقات توازنية على المدى الطويل بين هذه المتغيرات.

4.4. تحديد درجة التأخير المناسبة للنموذج

الجدول 7: اختبار (LAG STUCTURE) لتحديد درجة التأخير المناسبة للنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1493.192	NA	8.01e+58	149.8192	150.0682	149.8678
1	-1412.351	113.1775*	3.31e+56	144.2351	145.728*	144.5267
2	-1377.563	31.30931	2.24e+56*	143.2563*	145.9946	143.790*

المصدر :Eviews v.8

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أغلبية الاختبارات هي معنوية عند درجة التأخير (2) مما يجعلنا نقوم بتقدير نموذج الدراسة بثلاث علاقات توازنية و ثلاث درجات تأخير.

5.4. معادلة التكامل المشترك

تعطى العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات كالتالي:

$$D(GDP) = -0.8182*(GDP(-1) - 39.37*FDI(-1) + 32869.60*L(-1) - 2118601714.08*MI(-1) - 6.48*GD(-1) + 23144) - 0.08*D(GDP(-1)) - 17.37*D(FDI(-1)) + 490606.92*D(L(-1)) - 40496.92*D(MI(-1)) - 19.36*D(GD(-1)) + 2525.6$$

من خلال نتائج التقدير يلاحظ وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة باعتبار أن معامل التكامل (0.8182-) هو سالب، و لكن علينا التأكد من معنويته، كما يلي :

***التأكد من وجود علاقة سببية على المدى الطويل :** لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير في معادلة إنحدار التكامل المشترك سالب و ذو دلالة معنوية.

الجدول 8: نتائج التأكد من العلاقات السببية على المدى الطويل

علاقة التكامل المشترك	معامل التكامل المشترك	معنوية المعامل	القرار
المتغيرالتابع:معدل النمو الاقتصادي **(GDP)**	- 0.8182 ($t^* = -3.25$)(sig =0.0017)	سالب و معنوي	**علاقة سببية على المدى الطويل**

المصدر : Eviews v.8

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة سببية على المدى الطويل، و ذلك لان قيمة معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير ((-1)**GDP**) في معادلة الانحدار هي سالبة (0.8182-)، و معنوية (sig<0.05). و هذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 81.82%.

***التأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير:** للتأكد من وجود علاقة سببية على المدى القصير، يجب أن تكون معاملات المتغيرات المستقلة بدرجات التأخير معنويا تختلف عن الصفر، ولهذا تم استخدام اختبار (Wald).

الجدول 9: نتائج التأكد من العلاقات السببية على المدى القصير

علاقة التكامل المشترك	قيمة الاختبار	معنوية الاختبار	القرار
المتغيرالتابع:(GDP)	8.296054	0.0813	**غياب علاقة سببية على المدى القصير**

المصدر :Eviews v.8

من خلال نتائج الاختبار يتأكد عدم وجود العلاقة السببية على المدى القصير بين متغيرات الدراسة. و ذلك لان القيمة المعنوية (sig) هي أقل من 0.05.

6.4. دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي

نتائج الاختبار موضحة في الجدول الأتي

الجدول 10: نتائج اختبار (LM Tests) للارتباط ذاتي بين البواقي

Prob	LM-Stat	Lags
0.8496	17.82893	1
0.6576	21.61908	2
0.0224	41.09874	3
0.0004	55.85610	4
0.0436	38.26676	5
0.2831	28.55035	6
0.0000	71.39365	7
0.2533	29.25678	8
0.0949	34.64300	9
0.0308	39.77278	10
0.0055	46.57905	11
0.1169	33.59314	12

المصدر: Eviews v.8

نلاحظ من الجدول أن قيم (*sig*) لأغلبية الاختبارات هي اكبر من 0.05 مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

7.4. اختبار ثبات تباين الأخطاء:

جدول 11: نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
Chi-sq	180	0.4504

المصدر: Eviews v.8

نلاحظ من الجدول أن القيمة المعنوية (*sig*) للاختبار هي اكبر من 0.05 و *بالتالي* سوف نرفض الفرضية *(H_0)*، مما يؤكد أن هناك تجانس بين تباين الأخطاء.

8.4. إختبار السببية *Granger Causality Test*

يمكننا هذا الاختبار من معرفة اتجاه العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال و حجم اليد العاملة، في اتجاه واحد أو اتجاه متبادل، كما أنه من الممكن أن لا تكون علاقة سببية بينهما. والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 12: نتائج إختبار السببية :Granger Causality Test

اتجاه السببية	F-Sta	Prob	القرار
L does not Granger Cause GDP	3.00657	0.0711	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
GDP does not Granger Cause L	1.13523	0.3403	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
FDI does not Granger Cause GDP	2.05838	0.1583	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
GDP does not Granger Cause FDI	0.04451	0.9566	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
MI does not Granger Cause GDP	6.45525	0.0065	وجود سببية في هذا الاتجاه
GDP does not Granger Cause MI	0.37832	0.6896	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
GD does not Granger Cause GDP	0.58855	0.5640	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
GDP does not Granger Cause GD	1.66984	0.2123	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
FDI does not Granger Cause L	2.55055	0.1093	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
L does not Granger Cause FDI	1.82360	0.1934	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
MI does not Granger Cause L	4.18941	0.0302	وجود سببية في هذا الاتجاه
L does not Granger Cause MI	0.84148	0.4458	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
GD does not Granger Cause L	0.50704	0.6098	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
L does not Granger Cause GD	1.02876	0.3756	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
MI does not Granger Cause FDI	2.37877	0.1246	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
FDI does not Granger Cause MI	0.04564	0.9555	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
GD does not Granger Cause FDI	0.06485	0.9375	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
FDI does not Granger Cause GD	2.78217	0.0918	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
GD does not Granger Cause MI	0.30643	0.7393	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه
MI does not Granger Cause GD	2.92519	0.0757	عدم وجود سببية في هذا الاتجاه

المصدر:Eviews v.8

تؤكد نتائج الجدول عدم وجود سببية في المدى القصير بين المتغير التابع المتمثل في معدل النمو الاقتصادي مع كل المتغيرات التفسيرية في كلا الاتجاهين ماعدا متغير الواردات من السلع الصناعية الذي كان له تأثير في اتجاه واحد مما يدعم النتائج المتوصل إليها من خلال اختبار (Wald Test). كما أن

الاختبار أكد غياب السببية في أغلبية العلاقات بين متغيرات الدراسة في كلا الاتجاهين، حيث كانت جميع العلاقات أكبر من 005.

5. خاتمة

لقد استقطب موضوع التحرير التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و أثرهما على النمو الاقتصادي اهتماما واسع النطاق من قبل الكثير من الاقتصاديين نظرا لمعدلات النمو المتسارعة التي حققتها العديد من الدول التي تبنت هذه السياسة، ولاسيما الصاعدة منها. و لهذا حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد دورهما في الاقتصاد الجزائري في ظل انخفاض أسعار البترول، حيث تشير نتائج الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) كان موجبا إذ أن الزيادة بنسبة 1 % في حجم هذه الاستثمارات ستؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قدرها 11.94 %. مما يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عامل ضروري في دفع النمو الاقتصادي الجزائري مما يجعله خيار بديل يدعم النمو خصوصا في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول. أما التحرير التجاري فكان أثره سلبي على النمو الاقتصادي، إذ انه كلما زاد الانفتاح التجاري بنسبة 1% سيؤدي إلى خفض النمو الاقتصادي بنسبة قدرها 1.99 %، مما يؤكد أن سياسات التجرير المنتهجة من طرف الجزائر هي غير ناجعة لتطوير القطاعات الصناعية و دعم النمو الاقتصادي بسبب أن أغلبية الواردات الجزائرية تتمثل في سلع استهلاكية و ليست الصناعية الضرورية لبناء قاعدة اقتصادية مستدامة. كما أثبت اختبار التكامل المشترك لـ **Granger Engle-Johansen** و إلى وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات الأساسية المتحكمة في النمو الاقتصادي و المتمثلة في كل من التحرير التجاري،الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي،حجم اليد العاملة. ما يعني وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع سرعة الوصول إلى التوازن قدرت بحوالي 81.82 %.إلا أن الدراسة من خلال اختبار (***Wald Test***)و اختبار السببية أكدت غياب علاقة سببية على المدى القصير بين هذه المتغيرات.

لقد أكدت نتائج الدراسة القياسية التي مست الاقتصاد الجزائري على الدور التي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق معدلات نمو مستدامة في المدى الطويل و لهذا يجب على الجزائر تحسين المناخ الاستثماري المحلي لجذب المزيد من هذه الاستثمارات و توجيها إلى القطاعات ومشاريع الاقتصادية التي تساهم في زيادة الإنتاج و تعزيز القدرة التنافسية الوطنية ، مع ضرورة إعادة النظر في السياسات التجارية المتبعة و اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الشركاء الأجانب من أجل الاستفادة من مميزات التحرير التجاري من خلال تحسين القدرة التصديرية و استيراد المعدات الصناعية.

6. قائمة المراجع:

بسطالي ,ح& ,.نويبات ,ع .(2020) .أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة : 1990-2018 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة .ARDL*مجلة دراسات العدد الاقتصادي*.

بلوكاريف ,ن& ,.العقريب ,ك .(2018) .اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة :دراسة وقياسية . *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*.367-355 ,(1)*7* ,

جاسم ,ا& ,.سلوا ,ا .(2014) .الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة - 1996) .(2010*دراسات العدد الاقتصادي*.(1)*5* ,

زعيتري ,ص& ,.شويكات ,م .(2019) .الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر :باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة .2017-1980*مجلة البحوث والدراسات التجارية*.(2)*3* ,

سعدي ,ه .(2017) .*أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية :دراسة قياسية اقتصادية للفترة 2014-1980.* المسيلة ,الجزائر :جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

طيبة ,ع .ا& ,.رملاوي ,ع .ا .(2019) .أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة .2017-1990*مجلة البشائر الاقتصادية*.(1)*5* ,

كمال ,ا& ,.نادية ,ب .(2019) .تحرير حركة رؤوس الأموال وأثره على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول الصاعدة : دراسة قياسية باستخدام معطيات البانل خلال الفترة .2014 -1980*مجلة الباحث*.(1)*19* ,

Akinyemi, A., & Ajibola, a. (2018, 12). Foreign Direct Investment and Economic Growth in Nigeria Revisited: A Sector Level Analysis. *Nile Journal of Business and Economics* .

andi. (2020). *Agence Nationale de Développement de l'Investissement (A.N.D.I)* ·. Récupéré sur FDI: ANDI.DZ

Hezron M, O., & Pauline W, K. (2016). Role of foreign direct investment on technology transfer and economic growth in Kenya: a case of the energy sector. *Hezron M. Osano, Pauline W. Koine, Role of foreign direct investment on technology transfer anJournal of Innovation and Entrepreneurship* .

Mohamed, M. M., & Najibullah, N. I. (2017). The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Somalia. *SSRG International Journal of Economics and Management Studies (SSRG-IJEMS), 4* (8).

Omojola, O. A., & Olawumi, D. A. (2014). Technology Transfer, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Nigeria. *FoAfrica Development, XXXIX* (2), 1-20.

ons. (2015). *Office National des Statistiques*. Récupéré sur Statistiques Economiques: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique4

Viral, P., & Sommala, S. (2017). Impacts of Foreign Direct Investment on Economic Growth : Empirical Evidence from Australian Economy. *International Journal of Economics and Finance, 9* (5).